

النائب النجار: القانون يشكل إطاراً ومرجعية قانونية يركز عليها العمل الصحي الفلسطيني

المجلس التشريعي يقر مشروع قانون نقل وزراعة الأعضاء البشرية



أقر المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ (٢٠١١-١٢-٢٩م) مشروع قانون نقل الأعضاء البشرية وزراعتها بالقراءة الثانية وبالإجماع. وجاء إقرار مشروع القانون بعد عدة جلسات وورش عمل عقدتها لجان المجلس المختصة مع الأطباء والخبراء والمختصين والمهتمين في هذا المجال بالإضافة إلى كوادر ومسؤولي وزارة الصحة.

وأكد النائب خميس النجار رئيس اللجنة الصحية بالمجلس التشريعي على أهمية سنّ مثل هذه القوانين التي تعكس أهمية تنظيم العمل في كافة القطاعات الصحية ومرافقها ومتابعتها والوقوف على نتائج عملها، مشيراً إلى أن مشروع القانون المشار إليه يشكل إطاراً ومرجعية قانونية يركز عليها العمل الصحي الفلسطيني.

ونوه النجار إلى أن القانون سيشكل طوق نجاة لآلاف المرضى الذين يحتاجون لزراعة أعضاء معينة، مؤكداً في الوقت ذاته على أن مشروع القانون يشمل نقل وزراعة كافة الأعضاء البشرية ولا يقتصر على أعضاء معينة دون الأخرى.

وأشار إلى أنه ووفق القانون فإن بمقدور الأشخاص الأحياء التبرع لمن يريدون بأي عضو لا يشكل خطراً على حياة المتبرع، كما يمكن نقل الأعضاء من الأموات بعد الوفاة بموجب وصية وبما لا يخل بالشريعة الإسلامية الغراء.

وبتبع مشروع القانون للمرضى الذين يحتاجون إلى نقل وزراعة الأعضاء البشرية إجراء العمليات والإجراءات الطبية اللازمة دون حاجتهم للسفر

ينظم القانون أيضاً الأحكام الخاصة بنقل الأعضاء من الأحياء والأموات، وينشأ بموجب أحكام هذا القانون بنك لنقل وزراعة قرونيات العيون يهدف إلى نقل القرونيات أو العيون وفحصها وحفظها وتوزيعها وتنظيم عمليات زرع القرونيات ومراقبة وتنظيم استيرادها وفحصها والموافقة على زرعها وحفظ الأغشية الأمنيوسية والصلبة، وذلك وفقاً لأحكام هذا القانون.

لاختلاط الأنساب. كما يحظر القانون إجراء عمليات بيع أو شراء لأعضاء جسم الإنسان لمخالفة ذلك لأحكام الشريعة الإسلامية. وبموجب هذا القانون يتم تشكيل لجنة عليا للإشراف على نقل الأعضاء البشرية وزراعتها في فلسطين، ويصدر بتشكيلها وينظم عملها واختصاصها قرار من وزير الصحة في الحكومة الفلسطينية. كما

للخارج، الأمر الذي كانوا يضطرون له نظراً لعدم توفر مرجعية قانونية وإطاراً تشريعياً لذلك. ويتكون مشروع القانون من ٢٥ مادة تناولت عدداً من الأحكام القانونية الخاصة بحظر إجراء عمليات نقل وزراعة الأعضاء البشرية إلا في المستشفيات والمراكز المرخص لها بذلك من وزارة الصحة وفقاً للشروط والإجراءات التي تحددها الوزارة، وحظر نقل أو زراعة أي عضو من شأنه أن يؤدي

إحراق المساجد.. الحرب الدينية التي يطلق شرارتها المستوطنون «تقرير»

د. دويك: التشريعي سيغلب المصلحة الوطنية العليا والصيغ التوافقية في المرحلة المقبلة «حوار»

إعادة تفعيل التشريعي .. الاختبار الأهم في وجه مسيرة المصالحة الوطنية «تقرير»

الانتخابات.. هل تفتح صفحة جديدة في حياة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية؟ «تقرير»

زمن العربة الصهيونية ولّى إلى غير رجعة

د. بحر: تهديدات الاحتلال حرب نفسية وتنفيس عن أزماته المختلفة



د. أحمد بحر

اعتبر د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي التهديدات الصهيونية لقطاع غزة وفصائل المقاومة بمثابة حرب نفسية ومحاولة للتنفيس عن عمق الأزمات والمآزق السياسية والعسكرية والأمنية والداخلية التي يعاني منها الكيان الصهيوني.

وأكد بحر في بيان صحفي الأربعاء (٢٨-١٢) أن التهديدات العسكرية الصهيونية لا قيمة لها في ميزان الواقع كونها تصدر عن كيان مأزوم فشل في تحقيق أهدافه المتمثلة في كسر إرادة شعبنا وضرب مقاومته بالأسلحة عبر الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية طيلة المرحلة الماضية.

ولفت بحر إلى أن المرحلة الحالية ليست كذات المرحلة الماضية التي كان فيها الاحتلال يسرح ويمرح متحصلاً على الدعم الإقليمي من لدن بعض الأنظمة العربية المستبدة والدعم الدولي بقيادة

الشعوب العربية والإسلامية ومعها كل أحرار العالم ما لا يسره على الإطلاق. ودعا بحر فصائل المقاومة الفلسطينية لدوام الأخذ بأسباب الحيطة والحذر من مكر وخداع وغدر الاحتلال، وأخذ كافة التهديدات الصهيونية على محمل الجد عبر إرساء خطة مواجهة مشتركة لمواجهة أي تحدي صهيوني قادم.

وأوضح أن أي عدوان على غزة لن يكون نزهة بل سيكون بثمن كبير في ظل الاستعدادات الفلسطينية الكبيرة، مادياً ونفسياً ولوجستياً، للمواجهة المقبلة مع الاحتلال.

ونوه إلى أن غزة ترفع اليوم راية المقاومة ولواء الصمود وتنوب عن الأمة كلها في وجه الاحتلال الصهيوني، مشدداً على أن الصهاينة لن يحصدون من وراء أي عدوان إلا مزيداً من الفشل والخسران، وأن شعبنا سوف يبقى صابراً محتسباً حتى إنجاز النصر والتحرير بإذن الله.

الولايات المتحدة الأمريكية، مؤكداً أن زمن العربة والفجور الصهيوني قد ولّى إلى غير رجعة.

وشدد بحر على أن الربيع العربي الثائر سوف ينقلب شتاءً ثقيلاً على الصهاينة إذا ما أقدموا على أي تغيير في قواعد اللعبة أو تنفيذ أي حماقة من الحماقات، مؤكداً أن الكيان الصهيوني سوف يرى حينها من



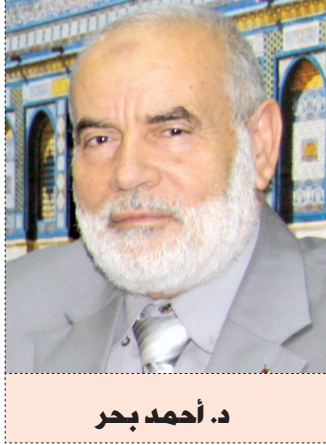
«قانون سرقة أراضي الفلسطينيين إمعان في الحرب الصهيونية ضد الفلسطينيين»

د. بحر يدعو الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة والبرلمانات العربية والدولية لاتخاذ موقف حقيقي ضد القوانين الصهيونية العنصرية

وعدم تأجيل أي من ملفاتها الأساسية، وإعادة إحياء عمل ودور المجلس التشريعي المعطل في الضفة الغربية، بهدف إرساء استراتيجية وطنية جديدة تتيح للفلسطينيين التوحد والتكاتف في مواجهة المخاطر والتحديات الخطيرة التي تتهدد أرضهم وحقوقهم وحاضرهم ومستقبلهم».

ودعا بحر الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة والبرلمانات العربية والإسلامية والدولية إلى الصبح بموقف جاد وحقيقي وإعلاء الصوت والموقف في مواجهة القوانين العنصرية الصهيونية، واتخاذ الإجراءات العملية الكفيلة بكبح جماح التغول الصهيوني على أرضنا وحقوقنا ومقدساتنا.

الصهيونية عبر مختلف الأساليب والأشكال، ومن بينها الهجمة ذات الصبغة القانونية، تسعى لمساواة الزمن باتجاه فرض وقائع جديدة على الأرض بهدف سلب ومصادرة ما تبقى للفلسطينيين من أرض وحقوق. وتابع: «حكومة نتنياهو تجاوزت كل الخطوط الحمراء في إطار محاربتها للحق الفلسطيني ما يتطلب وقفة وطنية فلسطينية بالغة الجدية تقوم أساسا على الإسراع في إتمام المصالحة الداخلية



د. أحمد بحر

الفلسطيني، وجريمة صهيونية جديدة تضاف إلى سلسلة الجرائم التي يقترفها الكيان الصهيوني ضد أرضنا وشعبنا ومقدساتنا. وأكد بحر أن الحكومة الصهيونية تعيش حالة سعار بشأن فرض القوانين العنصرية المضادة لحقوق شعبنا، مشددا على أن حكومة الاحتلال ومن ورائها ما يسمى المجتمع الصهيوني تزداد تطرفا وتشددا ونزوعا نحو اليمينية يوما بعد يوم. ولفت إلى أن تصعيد الهجمة

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي نية حكومة الاحتلال المصادقة يوم غد الأحد على مشروع قانون يعطي «الشرعية القانونية» على البؤر الاستيطانية المقامة بشكل مخالف للقانون الصهيوني في الضفة الغربية، ويسلب أصحاب الحق الفلسطينيين حق استعادة أراضيهم التي تم السطو عليها بالقوة، واصفا إياه بأنه قانون عنصري بغض يجسد الأراضية والمنطلقات العنصرية لدولة الكيان التي تحكم علاقتها مع محيطها الإنساني.

ورأى بحر في بيان صحفي السبت (١٧-١٢) في مشروع القانون الصهيوني المنوي إقراره إمعانا في الحرب الصهيونية ضد الأرض الفلسطينية والإنسان

دانت تمديد وتثبيت اعتقال النائبين الطل والرمحي إداريا

رئاسة التشريعي تدعو الكتل والقوائم البرلمانية

للتكتل في وجه سياسة الاحتلال بتعطيل

التشريعي واستهداف نوابه المنتخبين

السجون والمعتقلات الصهيونية.

وتابع: "كل تلك المحاولات لن تفلح في تحقيق المراد الصهيوني بإضعاف النواب وإبعادهم عن محيطهم الشعبي على أرض الضفة الغربية، ولن تكسر إرادة شعبنا وقواه المقاومة، ولن تنجح في استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي"، داعيا الكتل والقوائم البرلمانية إلى التكتل في مواجهة السياسة الصهيونية ضد المجلس التشريعي ونوابه المنتخبين، وتقديم نموذج حقيقي في التصدي لكل إجراءات ومخططات الاحتلال الإجرامية والعنصرية.

وشدد بحر على أن محاولات الاحتلال الصهيوني سوف تشهد كثافة وتضاعفا خلال المرحلة المقبلة استنادا إلى رغبة الاحتلال المكشوفة في قطع دابر أي توجه فلسطيني حقيقي تجاه إعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وصياغة النظام السياسي الفلسطيني على أسس وطنية جديدة ، مما يستدعي جهدا وطنيا مقابلا لا يقل جدية وكثافة لمواجهة التحدي الصهيوني .

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي قيام سلطات الاحتلال بتمديد اعتقال النائب محمد الطل لمدة ستة أشهر إداريا، وتثبيت حكم الاعتقال الإداري الصادر بحق النائب د. محمود الرمحي أربعة أشهر ضمن التمديد الثالث .

واعتبر بحر في بيان صحفي الاثنين (٢٦-١٢) حملة تمديد وتجديد أحكام الاعتقال الإداري بحق النواب في الضفة الغربية تكرارا للمحاولات اليائسة التي تستهدف التشويش على جهود المصالحة الفلسطينية الداخلية وإعاقة الجهود المخلصة المبذولة لاستعادة التوافق الوطني وعزل النواب عن دائرة التأثير الجماهيري في الضفة الغربية. وأكد بحر أن حكومة الاحتلال تجترّ ذات السياسات الفاشلة التي أدمنتها منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية مطلع عام ٢٠٠٦ والتي عملت خلالها على شل عمل المجلس التشريعي عبر اختطاف عشرات النواب ومن ثم إعادة اختطاف النواب المفرج عنهم وزجهم من جديد في غياب

«تعطيل التشريعي إضرار بالمصلحة الوطنية وخدمة للاحتلال»

د. بحر يدعو الفصائل إلى التوافق على استئناف

عمل المجلس التشريعي المعطل في الضفة الغربية

وإعادة الاعتبار للمؤسسات التمثيلية التي تعبر عن نبض الشعب الفلسطيني وتتولى حفظ حقوقه وثوابته ومصالحه وإنفاذ طموحاته وتطلعاته الوطنية.

ولفت إلى أن إعادة الاعتبار للمجلس التشريعي عبر رفع «الفيتو» عن عمله في الضفة الغربية تشكل أحد الاختبارات الملحة التي تجسد مدى جدية الفصائل الفلسطينية في إنجاز المصالحة الوطنية، مشددا على دور المجلس التشريعي الهام في حفظ وصيانة ودعم وإسناد مسيرة المصالحة الوطنية واستعادة التوافق الداخلي.

وتابع: «لا يمكن الحديث عن مصالحة حقيقية فيما يمنع رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك ونواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية من دخول مقر المجلس في الضفة الغربية حتى الآن»، مؤكدا أن الأجواء والمناخات والظروف الوطنية أضحت ناضجة ومهيأة تماما لإعادة إحياء دور واستئناف عمل المجلس في الضفة الغربية أكثر من أي وقت مضى.

دعا د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي القوى والفصائل الفلسطينية بهدف بحث إنجاز وتطبيق ملفات المصالحة الفلسطينية، ومن بينها ملف إعادة عمل المجلس التشريعي، إلى التوافق بشكل فوري وسريع على إحياء دور واستئناف عمل المجلس التشريعي المعطل في الضفة الغربية.

واعتبر بحر في بيان صحفي الثلاثاء (٢٠-١٢) استمرار تعطيل التشريعي في الضفة الغربية في ظل الظروف والتحديات التي يواجهها شعبنا، إضرارا فادحا بالمصلحة الوطنية العليا لشعبنا الفلسطيني وخدمة مجانية للاحتلال الصهيوني الذي حرص ولا زال على تعطيل عمل المجلس وضرب المسيرة الديمقراطية الفلسطينية عبر اختطاف عشرات النواب في الضفة الغربية المحتلة. وأكد بحر أن مبررات الاستمرار في تعطيل عمل المجلس التشريعي ساقطة وأوهى من بيت العنكبوت، داعيا الفصائل المتحاربة في القاهرة إلى الارتقاء إلى مستوى خطورة التحديات الراهنة

دعا إلى ربيع عربي وإسلامي جديد من أجل القدس

المجلس التشريعي: مشروع قانون القدس عاصمة للشعب اليهودي حرب مفتوحة على الفلسطينيين

تصفية وتضييق منهجي لأهلها الفلسطينيين وسحق لكل معالم ومقومات الحياة والمظاهر الفلسطينية والإسلامية فيها، داعيا الشعوب العربية والإسلامية إلى تضجير ربيع عربي وإسلامي جديد من أجل القدس عبر توجيه بوصلة الغضب والتحدي نحو الكيان الصهيوني، ونصرة المدينة المقدسة والدفاع عنها قبل فوات الأوان وإنقاذ القدس من النكبة الجديدة التي تخطط لها عبر الخروج إلى الشوارع في مسيرات مليونية متواصلة وتنظيم الفعاليات المختلفة وممارسة الضغط على حكوماتها بهدف اتخاذ مواقف سياسية حقيقية ومشرفة لإجبار الكيان الصهيوني على التراجع عن إجراءاته الإرهابية مخططاته العنصرية بحق القدس وأهلها الصامدين.

الصهيوني العنصري ضد مدينة القدس بكل الوسائل النضالية والشعبية والقانونية والسياسية والإعلامية، وسيفشل كل جهود ومخططات الاحتلال بإذن الله. وشدد بحر على أن القدس ستبقى مهجة قلوب الفلسطينيين والعرب والمسلمين، وستظل الأرواح تهفو إليها وإلى مقدساتها وشوارعها وأزقتها، مؤكدا أن قضية القدس تشكل مع قضية اللاجئين لب وجوهر القضية الفلسطينية، ولا يمكن التهاون بشأنها أو التساهل في مواجهة الحرب الصهيوني المفتوحة ضدها.

وتساءل بحر بمرارة عن دور الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس المنبثقة عنها حيال ما تواجهه مدينة القدس من مخططات

وأوضح بحر أن الكيان الصهيوني لم يفتأ طيلة العقود الماضية تكرارا لمحاولات الاستهداف العنصرية لمدينة القدس، مشيرا في هذا الصدد إلى إقرار الحكومة الصهيونية قانونا يعتبر القدس عاصمة لدولة الكيان الصهيوني في شهر يوليو/ تموز عام ١٩٨٠، ما يؤكد على حجم ومستوى الاستهداف الذي تتعرض له مدينة القدس، ومدى وحجم السعار الصهيوني المحموم في حسم تهويد المدينة المقدسة وفرض واقع سياسي وجغرافي خطير في فترة زمنية وجيزة.

وأكد بحر أن حلم الكيان الصهيوني بتحقيق ما يسمى القدس الكبرى هو حلم لن يتحقق بإذن الله على صخرة الصمود والثبات الفلسطيني والدعم العربي والإسلامي، مشددا على أن شعبنا سيتصدى للمخطط

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن مشروع القانون الأساس الذي يعتبر القدس الموحدة عاصمة لدولة الكيان الصهيوني وعاصمة للشعب اليهودي في ذات الوقت الذي تنوي الكنيسة الصهيوني مناقشته يوم غد الأحد يشكل حربا مفتوحة ضد الفلسطينيين ويهدف إلى تضييق القضية الفلسطينية من جوهرها ومضامينها الأساسية.

ولفت بحر في بيان صحفي السبت (٢٤-١٢) إلى أن هذا المسعى العنصري يشكل خطوة عنصرية إضافية في سياق المخطط الصهيوني العنصري الرامي إلى تهويد المدينة المقدسة بشكل كامل وتضييقها من أهلها الفلسطينيين وطمس معالمها الفلسطينية والإسلامية وعزلها تماما عن الضفة الغربية.

إحراق المساجد.. الحرب الدينية التي يطلق شرارتها المستوطنون

لا تبدو جرائم المستوطنين التي استهدفت إحراق المساجد في العديد من المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية والداخل الفلسطيني المحتل في الآونة الأخيرة منبئة عن الفكر والعقيدة الصهيونية التي تشرع القتل

والإرهاب دون أي احترام للديان أو المعتقدات أو الرموز الدينية الأخرى. "البرلمان" فتحت ملف إحراق المساجد، واستطلعت رأي مجموعة من النواب عبر سطور التقرير التالي.

حرب دينية

فقد أكد النائب إبراهيم أبو سالم أن اليهود يعيشون في الأرض فسادا فكيف إن تمكنوا من أرض صغيرة كأرض فلسطين، مشيرا إلى أن الانتهاكات بحق الأرض كلها وبناء السور الواقية وعمل الأعمال المشينة في المسجد الأقصى خاصة والحفريات من تحته ومنع المصلين من الوصول إليه ثم طرد أهل بيت المقدس وإبعاد النواب وسجنهم لممثلي الشرعية الفلسطينية تبين أن الاعتداء على المساجد هو أمر طبيعي في هذا السياق، قال تعالى «ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها» وهذه الآية تتعلق بهم قديما.

وأضاف: «نحن بصدد حملة شرسة على المساجد حيث هدموا حتى الآن ٢٤ مسجدا وأساءوا للمصاحف وحملوا شعارات ضد الإسلام والعرب وكل هذا يدل على أن هؤلاء الناس حربهم دينية وأنهم يريدون أرضا بدون شعب وهم يعلمون جيدا أن المساجد هي شعلة الإنقاذ وهي مساجد الله، مشددا على أن هذه الهجمة الشرسة المتكررة المستمرة تثير في نفوس الشعب الحرق والنصرة وإن الضغط يولد الانفجار والناس يعجلون بناء المساجد بعد هدمها وتعميرها بعد خرابها فقد جعلت لنا الأرض مسجدا و ترابها طهور، والحرب بيننا وبينهم حرب ضروس على الأرض والمساجد والمقدسات وسنبقى نحن أصحاب الحق وهم المعتدون.

وأوضح النائب أبو سالم أن هناك سببا رئيسيا يدفع المستوطنين لتصعيد إجراءاتهم ضد المساجد وهو الواقع الذي تعيشه الضفة الغربية، مؤكدا أن هناك معاهدات أمنية لا يستطيع أحد أن يغمض عينه عنها وهي اتفاقيات تقوم السلطة بموجبها بحراسة المستوطنين وإن ضلوا تسليمهم لسلطاتهم، هؤلاء لا يجدون صوتا يقول لهم: لا، فهم مدعومون من جيش الاحتلال ومحروسون بالاتفاقيات ويفعلون ما يفعلون وهم مطمئنون أنهم لن يمسوا بأذى وهذا الكيان الاستيطاني محمي من الجيش ومن واقع الاتفاقيات من السلطة الفلسطينية.

عقول مخططة

بدوره أوضح النائب رياض رداد أن المستوطنين منذ وجودهم واستيطانهم في فلسطين وهم يسببون في نفس السياسة فهذه هي العقيدة الصهيونية، مشيرا إلى أن ما يميز الأشهر الأخيرة في الصراع مع الاحتلال هو توغل المستوطنين في حرق المساجد وحرق الأراضي والتماذي في سياسة الحكومة اليمينية المتطرفة وعدم أخذ أي موقف ضد المستوطنين، فضلا عن موقف السلطة الفلسطينية التي لم تحرك ساكنا بالنسبة لأفعال المستوطنين سوى الشجب والاستنكار.

وتابع: «هذه السياسية التدميرية التي يقوم بها المستوطنون في الضفة الغربية ناتجة عن صمت السلطة والحكومة الصهيونية عن هؤلاء، لذا المستوطنون لا يمكن إيقافهم إلا بالطريق المعهود الذي عرفه وخطه شعبنا الفلسطيني وهو المقاومة حتى إزالة الاستيطان والاحتلال عن أرض الإسرائ والمعرّاج».

وأكد النائب رداد أنه مما لا شك فيه أن خلف هذه الأعمال عقول مفكرة ومخططة، فنحن نذكر تماما أن خلف مقاومة الاحتلال ورفض الحركة الصهيونية هم أصحاب الدين، ولذلك هم يسببون بمعتقد مماثل، مبيّنا أنهم يديرونها حربا دينية ويشعلون حرب المساجد بحرقها والاعتداء عليها في الضفة وعام ١٩٤٨، وهم يزعمون أن الإسلام هو

الإرهاب وهم في الحقيقة مصدر الإرهاب والتطرف في العالم كله خاصة في فلسطين.

صمت عربي وإسلامي ودولي

إلى ذلك، أشار النائب حامد البيتاوي أن الاحتلال الذي دنس أرض فلسطين لن تتوقف جرائمه ضد البشر والحجر والشجر وضد المدارس والقرى والمخيمات والمساجد حيث أن الصهاينة اعتدوا على أكثر من ١٢٠٠ مسجدا ما بين تدمير شامل واعتداء وتحويلها لمؤسسات لهم، ثم بنوا كنسا حول المسجد الأقصى المبارك والعدوان وما زال العدوان مستمرا على المساجد خاصة الأقصى، موضحا أنهم اعتدوا على أكثر من عشرين مسجدا في الفترة الأخيرة وما كانت هذه الاعتداءات المتكررة لتتم لولا حماية ومباركة الجيش الاحتلال.

وأضاف: «ما كان هؤلاء المستوطنون ليقدمون على هذه الجرائم لولا رعاية وحماية الجيش الإسرائيلي لها وما يدفع هؤلاء اليهود للجرأة على اقتراح الجرائم هو الفتاوى العنصرية التي يطلقها حاخاماتهم بوصف العربي بأوصاف بذينة وهذا يجرئ المستوطنين»، مؤكدا أن السلطة في الضفة وأجهزتها الأمنية لا تقوم بواجبها نحو حماية المساجد ولا حماية الناس في ظل التنسيق الأمني المذل والمفاوضات العبيثة.

واستهن البيتاوي الصمت العربي والإسلامي على جرائم المستوطنين بحق المساجد حيث أن هذه المساجد لا تخص فقط الفلسطينيين بل تخص الجميع، مدينا في الوقت نفسه صمت المؤسسات الدولية، مضيفا: «لو أن شعبنا اعتدى بحرق كنيس لأقاموا الدنيا وما أقعدوها لكن للأسف هذه المنظمات الدولية تكيل بمكالمين».

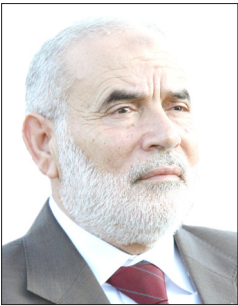
ومضى قائلا: «هم يعرفون أن المساجد مركز الثوار والمجاهدين ومنها انطلقت الانتفاضة وكثرة المساجد مظهر من مظاهر الصحوة الإسلامية التي تقلق العدو الصهيوني، فتمسك الناس بالإسلام مصدر من مصادر قوة شعبنا وهم يديرون حربا عقيدية دينية وأقاموا دولتهم على أساس ديني وحزب المتدينين له ثقله ونحن نذير المعركة على أساس سياسي، والحقيقة معركتنا عقيدية دينية إضافة إلى أبعادها السياسية والاقتصادية».

برعاية جيش الاحتلال

أما النائب فتححي قرعاوي فأكد أنه مما لا شك فيه أن تقول المستوطنين في الضفة هو تقول متميز عن الفترات السابقة لأنهم محاطون بحماية من الجيش الصهيوني، موضحا أن القرى العربية ومساجدها مستهدفة من المستوطنات المحاذية لها لأن المستوطنات باتت تشكل نقاط تخزين للجيش الصهيوني حيث يتمركز المستوطنون في تلك المراكز باستمرار.

وأشار النائب قرعاوي إلى أن ذلك يعزز التأكيد بأن اعتداءات المستوطنين ضد المساجد يتم بحماية صهيونية، مؤكدا أنهم يعزلون القدس عن أهلها ويحيطونها بالكنس وحرق المساجد في إشارة واضحة وتفعل نوعي ومقصود هدفه استفزاز الشارع الفلسطيني والعربي، مؤكدا أن حكومة الاحتلال تتحمل مسؤولية هذه الجرائم التي يجب أن تستنفر كل مسلم في هذا الظرف الخطير. وتابع: «باعترادي أن هذه الجرائم إن استمرت فسيكون لها عواقب وخيمة وستشكل بداية شرارة حرب دينية، والمعركة الآن هي معركة دينية، والفلسطيني أن استفز في مشاعره الدينية فستكون ردت الفعل لديه قوية جدا».

كلمة البرلمان



تفعيل التشريعي أولاً

د. أحمد محمد بحر

ما نقلته الأنبياء حول قرب استئناف عمل المجلس التشريعي في الضفة الغربية يفتح طاقة أمل جديدة في جدار المعاناة الفلسطينية التي هدها الحصار والعدوان الصهيوني من جانب، والانقسام وممارساته السلبية من جانب آخر. بشائر قرب إحياء دور المجلس التشريعي ليلتئم مجددا بين شقي الوطن تلامس قلب كل فلسطيني، لكنها تبقى محض آمال جميلة ونظريات مجردة ما لم يتم ترجمتها إلى أرض الواقع في أقرب وقت ممكن.

منذ لحظة الانقسام الأولى دعونا في رئاسة المجلس التشريعي الكتل والقوائم البرلمانية، وخصوصا الإخوة في كتلة فتح البرلمانية، إلى تجنب المجلس التشريعي دوائر الخلافات والمناكفات السياسية باعتباره مؤسسة وطنية صرفة، وإحدى أهم سلطات النظام السياسي الفلسطيني، غير أن ندائنا المخلص ودعواتنا المتكررة ذهبت سدى.

تأسيسا على ذلك، لم يكن أماننا في رئاسة المجلس سوى الاضطلاع بمسئولياتنا الوطنية والبرلمانية، وإنفاذ مبادئ ونصوص القانون الأساسي الفلسطيني، لتستمر مسيرة المجلس التشريعي بما يخدم شعبنا ووطننا وقضيتنا، مقيمين الحجة على الآخرين الذين اختاروا سبيل المقاطعة والاستنكاف، وتخلوا عن واجباتهم في أوقات خطيرة وظروف حساسة من عمر شعبنا وقضيتنا.

لا نريد اليوم أن ننكأ جراح الماضي أو نجتزّ الجدل والخلاف الوطني من جديد، بل نريد أن نفتح صفحة جديدة في حياتنا الوطنية، ونعيد الاعتبار للمؤسسة التشريعية التي عطل دورها في الضفة الغربية طيلة السنوات الماضية، ونُرسى أسس ودعائم مواجهة التحديات التي تواجهنا صباح مساء، ونرسم مع كل فصائل وشرائح شعبنا خيوط المستقبل الواعد على إيقاع توافق وطني أصيل.

إن الإعلان الفصائلي عن قرب استئناف عمل المجلس التشريعي يجب أن ينتقل من الإطار النظري إلى الحيز التطبيقي بشكل فوري، فلا معنى لأي تأجيل أو تأخير بشأن إعادة تفعيل المجلس، ولا قيمة لأي جهد أو حراك في إطار المصالحة ما لم يكن المجلس التشريعي حاضرا في صلب الأجندة والأولويات. ومع ذلك، فإن نزولنا على ساحة التوافق الوطني لا يعني إغفال القانون الأساسي الفلسطيني الذي يشكل الناطم الأساس للحياة السياسية الفلسطينية وللنظام السياسي الفلسطيني، إذ أن من الحكمة الوطنية تعزيز التمسك بالقانون الأساسي الفلسطيني ودوام العمل به كحكم ومرجعية في إطار القضايا والملفات السياسية المختلفة.

التوافق الوطني مطلوب بالإلحاح، لكنه يحتاج إلى طوق حماية قانونية ودستورية لضمان عدم حرف البوصلة الوطنية عن مسارها الصحيح، وتثبيت الالتزام بالقيم والمبادئ القانونية التي تنظم الحال والمسار الفلسطيني، وتنضج التجربة الوطنية وتمنحها الرشد المطلوب وإكسير النجاح في خضم العواصف والتحديات التي تحيط بها من كل حذب وصوب.

من هنا فإن حاجتنا إلى تفعيل المجلس التشريعي الذي يشكل الضامن الأساس لإنفاذ مبادئ ونصوص القانون الأساسي الفلسطيني هي حاجة ضرورة بالغة المساس والإلحاح، وتشكل أولوية رئيسية تقع في صدارة سلم الأولويات الوطنية الفلسطينية في المرحلة الراهنة.

انسجاما مع ذلك، ينبغي أن يتسارع الجهد الوطني والفصائلي لجهة إعادة الحياة في جسد المجلس التشريعي في الضفة الغربية في أقرب وقت ممكن كي يقوم بأداء مهامه وممارسة مسئولياته البرلمانية وفقا للقانون، وعلى رأسها منح حكومة التوافق الوطني المنيو تشكيلها خلال الأسابيع المقبلة الثقة المطلوبة كي تستطيع العمل وأداء مهامها بشكل قانوني ودستوري خلال المرحلة الانتقالية التي تسبق إجراء الانتخابات وفقا لاتفاقية القاهرة شهر مايو/ أيار الماضي.

لذا، فإن مهمة إعادة تفعيل التشريعي ينبغي أن تكون أولا، وأن تسبق إنجاز ملف حكومة التوافق الوطني، لأن المجلس التشريعي هو المؤسسة الأكثر أهمية في إطار مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني ككل، والجهة الوحيدة المنوطة بمنح أي حكومة الثقة والمصادقة حسب القانون.

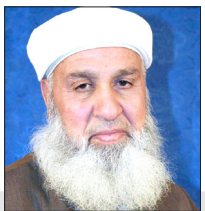
المجلس التشريعي يعبر عن ضمير الشعب الفلسطيني الحي، ويشكل ضمانا أساسية لإنجاح جهود التوافق الوطني الحالية، فلا أقل من أن نمنحه حقه الكامل الذي سلب منه طيلة سنوات الانقسام ونعيد له اعتباراه ومكانته ودوره في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني وبناء النظام السياسي الفلسطيني من جديد.



النائب أبو سالم: الاعتداء على المساجد مشروع في الفكر الصهيوني.. والمستوطنون مشمولون برعاية الجيش والتنسيق الأمني



النائب رداد: خلف جرائم المستوطنين عقيدة صهيونية وعقول مفكرة ودعم رسمي.. والسلطة لم تحرك ساكنا



النائب البيتاوي: يديرون حربا دينية ضد المساجد لأنها مركز الانتفاضة والمجاهدين.. والصمت العربي والدولي شجع المعتدين



النائب قرعاوي: حرق المساجد جريمة نوعية هدفها استفزاز الشارع الفلسطيني والعربي واستمرارها يقود إلى عواقب وخيمة

د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي في حوار مع "البرلمان":

التشريعي سيغلب المصلحة الوطنية العليا والصيغ التوافقية في المرحلة المقبلة



د. عزيز دويك

حديث الوفاق جدي للغاية.. جليد العلاقة بيننا وبين لست حريصا على تجديد منصبى.. والمصالحة ستبصر النور قريبا المقاطعة انتهى تقريبا وكل همى خدمة أبناء شعبي

حديث المصالحة والوفاق يتخلل اليوم كافة الثنايا والتفاصيل الوطنية، وفي القلب منه حديث عن إعادة إحياء وتفعيل ولم شمل المجلس التشريعي خلال المرحلة المقبلة إثر التعطيل القسري الذي استمر طيلة

السنوات الماضية.

"البرلمان" التقت رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك عبر الهاتف، وتابعت معه مستجدات المصالحة عبر سطور هذا الحوار.

أوضاع طبيعية إنما عن حالات استثناءات والصيغ التوافقية هي أفضل الصيغ للوصول إلى قرارات مرضية وغير مستفزة لأي طرف من الأطراف.

كيف تقيّم مخرجات جولات الحوار الأخيرة في القاهرة؟

الأجواء ايجابية لكن الامتحان الحقيقي هو كيف نسقط خبر هذه الاتفاقيات على أرض الواقع ليكون واقعا معاشا يحقق لشعبنا أهدافه وغاياته التي يصبو إليها، وشعبنا سينجح في تطبيق الاتفاق على الأرض كما نجحت جولات المصالحة في القاهرة.

هل تعتقد أن القوى والفصائل الفلسطينية قد استخلصت العبر من مرحلة الانقسام وبدأت عهدا جديدا من الشراكة الوطنية؟

كل ذلك مرهون بإسقاط خبر الاتفاقيات إلى برامج عملية إلى أرض الواقع، إذا فعلا نجحنا في أن نحول الخبر إلى واقع عندئذ سيكون هناك دروسا استفيد منها وتطلع إلى مستقبل مزدهر لشعبنا وقضيتنا.

هل سيبقى د. عزيز دويك رئيسا للمجلس التشريعي إذا ما تم تجديد انتخابات هيئة رئاسة المجلس عقب تفعيله المتوقع خلال الفترة المقبلة؟

أنا بطبعي لست حريصا على أي منصب، وهذه القضية أقولها بمنتهى الصراحة والصدق، وأنا كل همى أن أخدم أبناء شعبي فإن اختارني إخواني أن أكون رئيسا فيها ونعمت، وإن أرادوني في أي موضع آخر أيضا فيها ونعمت، فأنا لست مما يحرص على المنصب.

عن طريق حرمانهم من الحصول على جوازات السفر، وقررنا أن من حق كل مواطن أن يحصل على جواز سفر ينتقل به بحرية كاملة.

وأنا أشدد على ضرورة تهيئة الأجواء والمناخ المناسب للانتخابات القادمة بعيدا عن كافة الإجراءات الأمنية التي تحد من حرية المواطن وتؤدي إلى أذاه في مواطن كثيرة. وبشكل عام اللقاء كان ايجابيا والحوار كان مفتوحا للاستماع لجميع القضايا وهناك تعليمات تصدر بين الفينة والأخرى لمعالجة هذه القضايا، وفي أعقاب لقائنا تحرك الإخوة في لجنة الحريات العامة لعقد اجتماع عاجل لهم، والحديث هذه المرة عن المصالحة ليس كالمرات السابقة بل هو جدي للغاية والمصالحة ستبصر النور قريبا بإذن الله.

هل يمكن القول أن تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني قد أصبح حتميا وأمرًا مفروغا منه عقب جولة الحوار الأخيرة في القاهرة؟

في تقديري أن هناك توارخ وضعت، وهذا ما كنت أطالب به منذ اليوم الأول للمباحثات في شهر مايو، والآن هناك حديث عن جدول زمني وإطار مؤقت لمنظمة التحرير وانتخابات مجلس وطني، وفي تقديري أن اللقاء شمل كافة القضايا وعرض الرئيس عباس أن الأبواب مفتوحة في حال وجود أي إشكال في عقد أي لقاء آخر، وأستطيع القول أن الجليد الذي كان يشوب العلاقة مع المقاطعة ربما يكون قد انتهى.

د. عزيز.. نبدأ من حيث اجتماعكم مع الرئيس أبو مازن.. ماذا ناقشتم وماذا تمخض عن الاجتماع؟

اجتماعنا مع الرئيس محمود عباس جاء بطلب من الأخير للقاء وفد برلماني ومجموعة من الوزراء وقد تمت الزيارة بمكتب الرئيس عباس في المقاطعة واستمر اللقاء ما يزيد عن الساعة وتناولنا خلاله كافة قضايا الهم الفلسطيني خاصة في ظل الأخبار الطبية التي تأتي من القاهرة بعد اجتماع مشعل عباس والذي تلاه لقاء الفصائل المختلفة.

اللقاء تناول قضية القدس وإجراءات الاحتلال فيها وقضية النواب الذين أبعدوا أو المهددين بالإبعاد بالإضافة لموضوع إعادة تفعيل المجلس التشريعي، وبهذا الخصوص من المقرر أن يتم قريبا لقاء بيني وبين رئيس كتلة فتح البرلمانية حال عودته من القاهرة للاطلاع على كافة وآخر المستجدات التي تتعلق بمشروع تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني وتمكين النواب من الوصول لقاعات المجلس في رام الله وعقد جلسة مشتركة بين غزة والضفة.

وتم خلال اللقاء الحديث عن ملفات متعددة وهي غاية في الأهمية مثل المصالحة وملف الاعتقال السياسي وما يسميه البعض الاعتقال على خلفية فصائلية وهي ظاهرة تؤرق الشعب الفلسطيني. كذلك ملف الفصل الوظيفي وموضوع المنع من السفر لبعض المواطنين

د. أحمد أبو حلبية مقرر لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي لـ "البرلمان":

أدعو الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي للتحرك العاجل لإنقاذ القدس قبل فوات الأوان

أكد د. أحمد أبو حلبية مقرر لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي أن العدو الصهيوني وضع لنفسه أهدافا إستراتيجية في داخل مدينة القدس تتمثل في طمس المعالم

والآثار الإسلامية والمسيحية فيها وتغيير الثقافة والهوية الفلسطينية والعربية والإسلامية واستحداث تاريخ صهيوني مزيف وآثارا صهيونية مزيفة داخل المدينة المقدسة.

سياسات خطيرة

وأضاف أبو حلبية تعليقا على مشروع قانون تقدم به أعضاء كنيسة صهيانية للمناقشة والإقرار ويعتبر القدس عاصمة للشعب اليهودي أنه حتى يحقق العدو هذه الأهداف فقد وضع سياسات خطيرة تتمثل في تدنيس قدسية المسجد الأقصى من خلال الاقتحامات والحفريات وإقامة البؤر الاستيطانية والكنس الصهيونية في محيطه وكذلك مصادرة الأراضي المقدسية لإقامة المغتصبات الصهيونية وإقامة جدار التوسع العنصري وسحب الهويات وهدم المنازل والاستيلاء على بعضها وتحويلها إلى بؤر استيطانية إضافة إلى الاعتداء على المساجد والمقابر الإسلامية التاريخية.

سن القوانين العنصرية

وتابع: «من خلال هذه السياسات وضع العدو مخططات ليفرض أمرا واقعا، ومن ذلك سن

مسئولية التشريعي

وطالب أبو حلبية بصفته مقرر لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي، المجلس التشريعي بضرورة سن قانون باعتبار القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة ومن ثم مطالبة الشعب الفلسطيني بالعمل على تحرير هذه الأرض المقدسة لتحقيق هذا المطلب، مطالبا العرب والمسلمين بدعم مشاريع صمود شعبنا الفلسطيني وخاصة أهلنا في المدينة المقدسة المرابطين على ثرى القدس والأقصى ماليا وإعلاميا وقانونيا مع ضرورة الحفاظ على الهوية والثقافة الفلسطينية والعربية والإسلامية لهذه المدينة وتعليم النشأ والشباب والأجيال المتعاقبة أهمية القدس والأقصى ومكانتهما والمطلوب نحوهما وفضح الانتهاكات والاعتداءات الصهيونية بحق كل شيء في المدينة المقدسة وبحق الإنسان الفلسطيني والأرض الفلسطينية

وأكد أبو حلبية أن العدو والصهيوني بات يفكر بصوت مرتفع لتنفيذ مخططاته في المدينة المقدسة ضاربا عرض الحائط كل المواثيق والقوانين الدولية بالإضافة إلى اعتبار العدو الصهيوني أن هذه المدينة المقدسة هي أرض خالصة لهم ومن ثم سيفرض على أرض الواقع تغييرا جذريا وخطيرا للمعالم والآثار المسيحية والإسلامية ومن ثم سيفرض واقعا جديدا ميدانيا في داخل هذه المدينة المقدسة لتسريع مصادرة الأراضي وتكثيف ذلك إضافة إلى تكثيف الاستيطان لاقامة وحدات سكنية صهيونية والمس بدور العبادة وتقييد ممارسة المسلمين والمسيحيين شعائرهم الدينية في مساجدهم وكنائسهم داخل المدينة المقدسة، مشددا على أن العدو الصهيوني سيضاعف من جهوده من أجل أن يقيم ما يسمى القدس الكبرى بمساحة ٦٠٠ كم^٢ جغرافيا وديمغرافيا.

فرض واقع جديد



د. أحمد أبو حلبية

والمقدسات والمعالم والآثار المسيحية والإسلامية والعربية.

دعوة لإنقاذ القدس دوليا

كما طالب أبو حلبية منظمات حقوق الإنسان والمحافل الدولية بضرورة ملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة الذين يقتفرون جرائم حرب صهيونية داخل المدينة المقدسة وبحق الشعب الفلسطيني الصابر المرابط.

وأكد أنه إن لم يتم التحرك العاجل والفوري لنصرة قضية القدس والأقصى فإن العدو الصهيوني مصمم على تحقيق أهدافه الخطيرة داخل مدينة القدس ومصمم على تجاوز الانتقادات العالمية بانتهاكاته واعتداءاته على القدس مؤكدا على أنه صاحب حق فيما يقوم به على أرض الواقع في القدس، وخاصة إذا أقر فيما يسمى الكنيسة الصهيوني هذا المشروع والخطر.

هل يستعيد التشريعي دوره ومكانته خلال المرحلة القادمة ؟

إعادة تفعيل التشريعي .. الاختبار الأهم في وجه مسيرة المصالحة الوطنية



النائب شهاب: لا بد من التوافق على بعض القضايا الفنية والقانونية.. ونصر على منح الثقة لأي تشكيل حكومي



النائب سلامة: نقف صفا واحدا خلف قرار تفعيل التشريعي.. ونطالب بإنجاز ملف المجلس قبل تشكيل الحكومة



النائب الزعاري: تفعيل التشريعي قضية دستورية.. ولا ينبغي لأي فصيل أن يأخذ التشريعي رهينة لمآربه الخاصة



النائب الحلايقة: انعقاد التشريعي بدهي وينبغي ألا يكون مطلباً.. وعلى التشريعي فرض احترامه على الجميع



النائب سعيد: لا نأخذ بالتشاؤم أو التفاؤل وإنما بالإجراءات الواقعية أو القانونية التي تتناسب مع المعطيات الدستورية



النائب طافش: متفائلون حول استئناف عمل المجلس التشريعي.. والتشريعي له دور مهم وأساسي في المرحلة القادمة

الاقتصادي والاستثمار الكبير في المستوطنات والعديد من القضايا الهامة يجب أن تناقش في أروقة المجلس التشريعي.

التشريعي قبل الحكومة

بدوره عبر النائب سالم سلامة عن تفاؤله الكبير حول إعادة عمل ومهام المجلس التشريعي في الضفة الغربية، قائلاً: «كيف لا أتفاؤل عندما يتفق الإخوة لما فيه خير لأهلنا في الضفة والقطاع والشتات، لكن الفرحة تتم أكثر عندما يبدأ العمل بما اتجه فيه الإخوة في الفصائل، ولذا نحن نتفاعل ونطالب بتفعيل المجلس التشريعي قبل تشكيل الحكومة لأنه هو الذي يعطي الثقة للحكومة، فلا يمكن لها (الحكومة) أن تأخذ مجراها وأن تباشر أعمالها إلا بعد أن تمنح الثقة من المجلس التشريعي حسب القانون الأساسي الفلسطيني. وتابع: «لذا نحن متفائلون أن تقف كل الفصائل صفا واحدا خلف قرار تفعيل المجلس حتى يقوم بعمله وفق القانون الأساس».

وأوضح أن هناك قرارات للرئيس أبو مازن، وهذه القرارات لا يمكن أن تقبل إلا بعد عرضها على المجلس التشريعي فيقبل منها ما يقبل ويرد منها ما يرد، لافتاً إلى أن هناك أيضاً قوانين سنّها المجلس في القطاع ولا بد أن يكون هناك توافق عليها وتعرض مرة أخرى حتى يقبل منها ما يقبل وكلها تصب في مصلحة شعبنا، لذا لا بد أن يتم تفعيل المجلس التشريعي.

توافق على التفاصيل

من جهته أكد النائب محمد شهاب أنه تم مناقشة موضوع استئناف عمل المجلس التشريعي الفلسطيني في القاهرة، موضحاً أن الأمور تبشر بخير ولكن هذا يأخذ وقتاً وسيتم إنجاز هذا مع بداية فبراير من العام ٢٠١٢.

ولفت إلى أنه كي تكون روح الوفاق هي السائدة فلا بد من التوافق على بعض القضايا ومن بينها آلية عقد الجلسات وقضية التوكيلات والمراسيم وغيرها، مشيراً إلى أن موضوع اعتقال النواب مستمر ويطال نواباً آخرين، وصراعنا مع الاحتلال طويل، فلا بد أن ننتهي لذلك ونحفظ حق أي نائب يتم اعتقاله.

وتابع: «ليس لدينا مانع أن يطرح كل ما تم سنّه المجلس من قوانين في غزة ويناقش أي تعديل بشكل وطني أو إقراره والمصادقة عليه حتى يتم توقيع الرئيس عليه، فضلاً عن مراجعة المراسيم الرئاسية التي صدرت في فترة الانقسام». وبخصوص ما يتعلق بالحكومة فقد أكد النائب شهاب أن موضوع الحكومة سيناقش في أواخر يناير ٢٠١٢، مبيناً أنهم كنواب تشريعي يصرون على منح الثقة لأي تشكيل حكومي، مشدداً على ضرورة أن لا تمارس الحكومة عملها إلا بعد المصادقة عليها من قبل المجلس التشريعي.

ولفت إلى ممارسة التشريعي لمهامه بهذا الخصوص تأتي رغبة منه في تعزيز حالة التوافق الوطني وإكسابها طابعاً قانونياً دستورياً تحت إطار البرلمان الفلسطيني.

مواطن لا يستطيع في ظل الوضع السياسي القائم وبدون ضمانات أن يشارك في هذه الانتخابات، فلا يمكن أن تجري هذه الانتخابات في هذه الأجواء العاصفة بدون توافق وبدون واقع صحي للجميع فضلاً عن أن الأشهر الخمس القادمة لا تكفي لصياغة برنامج انتخابي أو ممارسة حق المواطن الطبيعي في أن يقول كلمته كما يريد.

وتابعت: «إذا كان هناك دور للمجلس التشريعي في الانتخابات فدوره محوري وأساسي في مباشرة عمله الطبيعي قبل الحديث عن الانتخابات ولا أقل من عامين لمباشرة دوره ودور اللجان المنبثقة عنه حتى لا تستغل عملية التعطيل في التأثير على دور المجلس ورأي الناخب الذي إن اقتنع بأن المجلس لا دور له في حياة الشعب فهو بالتأكيد لن يقتنع بالمشاركة في انتخابات تأتي بمجلس ليس له دور أو رسالة».

قضية دستورية

في ذات السياق أكد النائب باسم الزعاري أن ما جرى خلال الاجتماعات السابقة وعدم تطبيقها على أرض الواقع يترك في النفس شيئاً من عدم الثقة وعدم الارتياح إزاء إمكانية تطبيق ما تم الاتفاق بشأنه على الأرض، موضحاً أننا نلمس هذه الحالة في الضفة الغربية، فحتى الآن لم يطلق سراح الأسرى السياسيين، مستدركا أنهم من خلال ما يتحدث به القادة السياسيين والرموز في حركتي فتح وحماس يستشعرون أن هناك نوايا حسنة وعزم على تنفيذ اتفاق المصالحة ومن ضمنها إعادة تفعيل المجلس التشريعي المعطل.

وتابع: «نأمل أن يكون هذا الاتفاق الأخير بين الفصائل باعثاً للأمل من أجل حياة سياسية بشكل عام وليس فقط على صعيد المجلس التشريعي، بالرغم من قناعتنا من أن موضوع تفعيل المجلس التشريعي يشكل قضية دستورية باعتبار أن من حق المجلس أن يمارس مهامه بشكل طبيعي وأنه لا ينبغي لأي فصيل أن يجعل من المجلس رهينة لتحقيق مآربه الخاصة».

ولفت النائب زعاري إلى أن المجلس التشريعي وخاصة في الضفة الغربية حيل بينه وبين ممارسة مهامه ودوره التشريعي والرقابي على السلطة، لكن فيما تبقي من وقت وإن كان قصيراً نأمل أن يكون كافياً في أن يؤدي المجلس دوره على صعيد الرقابة على السلطة التنفيذية ومتابعة بعض التشريعات التي كانت تصدر سابقاً مثل مراسيم محمود عباس وما يجري من محاولات إحلال السيطرة على مؤسسات، مؤكداً أن هناك مراسيم كثيرة تحتاج للمراجعة والتأكد من مطابقتها للدستور الفلسطيني، وأرى بأنه من حق المجلس أن يعطي الثقة للحكومة القادمة التي سيتم التوافق عليها، فالمجلس مؤسسة دستورية لها الحق في تطبيق عملها بدون تدخل من الفصائل.

وبيّن أن ما يجري من ممارسات تطبيع خاصة في المجال

التشريعات حتى تتناسب مع المرحلة القادمة، مضيفاً: «مثلاً عندما تم التوافق على تعديل قانون الانتخابات، إذا هذا يختلف عن القانون السابق، وحتى يأخذ هذا الإجراء مجراه القانوني والدستوري لا بد من تعديل هذا القانون من خلال المجلس التشريعي الفلسطيني».

وتابع: «الأمر المهم أنه حتى يتم انعقاد المجلس التشريعي بشكل دستوري سليم لا بد من البحث بكل الوسائل من أجل إطلاق سراح الأسرى من النواب المعتقلين فهناك ٢٦ نائباً في سجون الاحتلال فكيف سيتم التشريع في ظل غياب هذا العدد من النواب المنتخبين فضلاً عن موضوع الانتخابات، وإن أتينا على موضوع الانتخابات لا بد أن يكون في الساحة الفلسطينية خيارات فكرية وسياسية متعددة، وهذا حتى الآن غير موجود، فما يوجد في الضفة الغربية هي رؤية سياسية واحدة، إذا لا بد من أن يكون هناك تعددية وإعادة فتح المؤسسات المغلقة وإنهاء مأساة المعتقلين السياسيين وكذلك إعادة المفصولين من عملهم».

وبيّن أنه لا زال هناك الكثير من المواطنين يستدعون ويعتقلون على خلفية الانتخابات السابقة، مشدداً على ضرورة تشكيل حكومة واحدة توفر الأجواء والمناخات المناسبة للانتخابات القادمة.

بدهية وليس مطلباً

أما النائب سميرة الحلايقة فاستهلت حديثها عن إعادة تفعيل المجلس التشريعي بالإشارة إلى مشاهدتها المتكررة لسيارات الأمن الوقائي والمخابرات الفلسطينية التي تجوب الشوارع حيث تقوم بتوزيع الاستدعاءات على المواطنين، موضحاً أن مقرات الأمن تعج بالمواطنين للاستجواب وهذه المرة لا يوجد لها مبرر سوى أنها تنفذ بسبب المصالحة.

وتابعت: «حتى اللحظة لم يفرح أهالي المعتقلين السياسيين بخروج أبنائهم من سجون السلطة ولم يتم تنفيذ أي بند من بنود المصالحة المتفق عليها، وباعتقادي أنه ليس مطلوباً منا أن نتفاعل بقدر ما هو مطلوب أن تحترم البنود المتفق عليها في لقاءات القاهرة وغزة، وأن تحترم بشكل أكبر اللقاءات بين أبو مازن ومشعل التي حصلت مؤخراً».

وأشارت النائب حلايقة إلى أنهم في الضفة المحتلة يجب أن لا يعاقبوا على مطالبهم التي هي مطلب لكل المواطنين بشأن تنفيذ بنود المصالحة التي يقع بينها تفعيل المجلس التشريعي، مضيفاً: «نحن نريد المصالحة الحقيقية التي تحترم فيها إنسانية الإنسان وتوفر فيها كلمة المسئول الذي بات محرجاً من حديث العامة حول: أين هي المصالحة وماذا فعلت لقاءاتكم لنا؟».

وأكدت أن انعقاد المجلس التشريعي ينبغي ألا يكون مطلباً لأنه بديهياً من المفروض أن لا يعطل وأن يبقى يمارس دوره في سن القوانين وفرض احترامها على الجميع، موضحاً أن الانتخابات التي حدد لها شهر مايو لإجرائها لو أجريت حقاً لكان الصوت الأول فيها للعصا الغليظة لأن أي

فتح توافق الفصائل في القاهرة على إعادة استئناف عمل المجلس التشريعي الباب فسيحاً أمام مساحات واسعة من الأمل والاستيثار الوطني .
"البرلمان" فتحت ملف تفعيل المجلس التشريعي وماهية الدور المطلوب منه خلال المرحلة المقبلة من خلال استطلاع رأي مجموعة من نواب الشعب الفلسطيني عبر سطور هذا التقرير .

متفائلون

فقد عبر النائب خالد طافش عن تفاؤله حول استئناف عمل المجلس التشريعي خلال المرحلة المقبلة، مؤكداً أنه انطلاقاً من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (تفاءلوا بالخير تجدوه)، وما سمعناه من حديث الإخوة سواء أبو الوليد (خالد مشعل) أو غيره من المتحدثين يشير إلى أن لديهم مساحة من التفاؤل أكثر من السابق، مضيفاً: «نحن في موقع المسؤولية ولا بد أن نتفائل وأن ندفع في هذا الاتجاه، وهذا قدرنا وعلينا أن لا نكون من المحبطين أو أصحاب الملل والياس».

وأشار النائب طافش إلى أن المجلس التشريعي له دور مهم في المرحلة القادمة رغم قصرها فهو لن يتمكن من سن الكثير من القوانين لكن هناك أولويات تصب في مصلحة الشعب ولا بد للمجلس أن يسن القوانين المهمة في حال تمكنه من الانعقاد بسبب عرقلة الاحتلال في الضفة لذلك واختطاف مزيد من النواب، مشدداً على أنه في حال انعقاد المجلس فإن عليه اتخاذ القرارات المهمة والقوانين الملحة التي تخدم مصلحة الشعب الفلسطيني.

إجراءات الواقع لا التفاؤل أو التشاؤم

من جهته أكد النائب خالد سعيد أنهم لا يأخذون بالتشاؤم أو التفاؤل وإنما يأخذون بالإجراءات الواقعية أو القانونية الصحيحة التي تتناسب مع المعطيات الدستورية ومتطلبات قضية شعبنا، موضحاً أن هذا كله يدفع بضرورة انعقاد المجلس التشريعي لأن كل الاتفاقات والتفاهات التي اتفق عليها وتم إنجازها في القاهرة لا يمكن أن تنفذ على أرض الواقع إلا بناء على استناد قانوني ودستوري وهذا لا يتم إلا بانعقاد المجلس التشريعي وفق الأصول الدستورية.

وأضاف: «أو لا المطلوب مراجعة قانونية ودستورية شاملة لكل الإجراءات والقرارات والقوانين التي اتخذت في فترة تعطيل المجلس التشريعي، وثانياً لا بد من وضع كل التفاهات والاتفاقات بشأن المصالحة التي تم الاتفاق عليها على طاولة المجلس التشريعي كي يبت بها من الناحية الدستورية والقانونية وفق مصلحة شعبنا».

ولفت النائب سعيد إلى أنه لا بد من وضع وتعديل بعض



الانتخابات.. هل تفتح صفحة جديدة في حياة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية؟



النائب فقهاء: الانتخابات وحدها لن تنهي الانقسام بل هي من كانت سبب الانقسام.. ويجب أن تكون حرة ونزيهة كي تحظى بالقبول الشعبي



النائب منصور: الانتخابات في المناخ الراهن ستؤزم الوضع الفلسطيني.. وينبغي أن تتغير الحالة الأمنية في الضفة لإجراء الانتخابات



النائب دحبور: الانتخابات مطلوبة وتشكل مع توفر شروطها إطارا صحيحا لتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة وإفراز قيادة جديدة



النائب الأسطل: الانتخابات لن تفتح صفحة جديدة في العلاقات الوطنية بل ستكرس الانقسام ونجاحها يتوقف على توفر الحرية والملاحقات

توافقت عليها الفصائل الوطنية والإسلامية في القاهرة مؤخرا؟ سؤال بالغ الأهمية والخطورة تباينت في الإجابة عليه آراء العديد من نواب الشعب الفلسطيني التي حملها هذا التقرير .

هل تفتح الانتخابات المزمنة خلال الأشهر المقبلة صفحة جديدة في حياة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وهل يمكن للشعب الفلسطيني أن يعبر عن ذاته وإرادته ويجسد قراره وطموحاته في اختيار قيادة جديدة عبر الانتخابات التي

لن تفتح صفحة جديدة

فقد أكد النائب يونس الأسطل أن الانتخابات التشريعية والرئاسية والوطنية هي أحد الملفات الخمسة للمصالحة التي جرى توقيعها في مايو الماضي، والأصل أن يجري التنفيذ المتزامن للملفات كلها، موضحا أن تجربتنا مع رئاسة السلطة، أو حركة فتح، أنهم يُبرمون صلحا، وهم يُبَيِّتُونَ أن يضربوا به عُرْضُ الحائط، إلا الملف الذي يريدهونه: كالتهدئة مع الاحتلال حيناً، والحكومة حيناً آخر، والظاهر أن عيونهم هذه المرة على الانتخابات، وهم يريدونها بالقوائم دون الدوائر، كما أن هناك حاجة في نفس يعقوب، فلهم فيها مآرب أخرى.

وأشار أنه لما كان قرار السلطة مرهوناً لرضا الاحتلال والأمريكان؛ فلن تقع انتخابات إلا إذا أعطى أولئك الأعداء الضوء الأخضر لإجرائها؛ فإن الاحتلال قادر على تعطيلها في الضفة الغربية، وبالأخص في القدس المباركة، وذلك متوقف على رجحان فوز حركة فتح، وإخراج حركة حماس من نفس الباب الذي وَلَجَتْ منه، مهما كان حجم الخروقات والتزوير.

وتابع: «لذلك فإذا صَحَّ هذا الحَدْسُ؛ فإن الانتخابات لن تفتح صفحة جديدة في العلاقات الوطنية؛ بل إنها تكرس الانقسام، لاسيما حينما يَتَعَنَّتِ القوم في داخل اللجنة الانتخابية، أو في قانون الانتخابات، أو في محكمتها، أو في طبيعتها، وغير ذلك، ولعل الأسوأ من ذلك ما يكون في الدعاية من تجريح أو أذى كثير؛ فإن القوم لا يتورعون أن يجيؤوا بالإفك، وأن يسلقونا بالسنة جداد، وغير ذلك من أسباب الشقاق، ومُكَرَّسات الانشقاق».

وأكد النائب الأسطل أن الأجواء المناسبة كي تحقق الانتخابات أهدافها تتمثل في إزالة كل أسباب التوتر؛ من مثل الملاحقة الأمنية، والاعتقالات السياسية، وإعادة فتح الجمعيات الخيرية، والسماح بحرية الحركة والتواصل، وإرسال دفاتر جوازات السفر، ووقف الترشق الإعلامي، وغير ذلك إذا كانت هناك رغبة أو

حرية في تهيئة الأجواء للانتخابات بالفعل، معبرا عن شكه في ذلك، معتقدا أن نجاحها يتوقف على الحنكة والحكمة من طرفنا، بل وعلى المواردية؛ فإن الحرب خدعة.

انتخابات اضطرابية

وتابع: «يتلخص ذلك في أن نقبل بمقاعد المعارضة؛ بحيث لا نترشح في الدوائر لكل المقاعد، وأن يكون على قوائمنا عناصر مقبولة من الفصائل الأخرى، ومن المستقلين؛ لنؤكد أننا مؤمنون بالشراسة، كما أننا نكتفي في الدعاية بما تيسر منها، دون مال كثير، أو جهد كبير، أو نتفق من الآن على أن رئاسة الحكومة وتشكيلها متروك لحركة فتح، حتى لو عُدنا الأغلبية في البرلمان، مع المرونة في الوزارات التي نتطلع إلى إدارتها وخدمة الجمهور من خلالها، ومع الطمأنة إلى تغليبنا المقاومة السلمية في المرحلة القادمة، ما لم يفرض الاحتلال المواجهة بالجرائم والعدوان».

وأبدى الأسطل ظنه بأن حركة فتح لن تُدْهَنَ حتى لو صرنا ممن يُدْهَنون، قائلا: «مهما غَيَّرْنَا من جلدنا فلن نكون مقبولين عندهم أبداً، إلا أن يشاء ربي شيئا؛ كان يتجههم لهم الاحتلال، فيجدوا عندنا الملجأ والمأوى، أو أن يجفف مواردهم، فيجدوا عندنا بعض المغنم، من خلال تأليف قلوب الرجال بالمال؛ فإنهم لا يصبرون عليه للبدخ قبل نفقة العيال، فأكثر القوم مُدْخَنون، فضلا عن الإسراف في وجوه أخرى من الإنفاق، والعياذ بالله».

ولفت إلى أنه مع تصاعد الربيع العربي، وتحولته بالانتخابات إلى ربيع إسلامي يكون أقرب إلينا منزلة من العلمانية واليسارية، ومع تراجع الأمريكان، وتردي اقتصادهم، واضطرارهم إلى الهروب من العراق عسكرياً؛ فإننا نعتقد أن هذا سينعكس سلباً على الاحتلال والسلطة، وقد يكون المخرج منه إلى القبول بإجراء الانتخابات، والرضا بالهامش النَحِيل الذي يمنحه الشعب الفلسطيني لهم؛ مشيراً إلى «أنهم مُخَيَّرون يومها بين ذلك الهامش الضئيل وبين الإفلاس الكامل،

فهم أصحاب (نظرية إنقاذ ما يمكن إنقاذه)، بينما شعارنا أننا (لنا المصدر دون العالمين أو القبر)، وأنه كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله، والله مع الصابرين».

انتخابات مطلوبة

من جهته أكد النائب أحمد دحبور أنه لا أحد في الفصائل الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني يعارض مبدأ الانتخابات خاصة أن الانتخابات تعمل على التداول السلمي للسلطة، وبالتالي مسألة الانتخابات هي مسألة صحيحة ومطلوبة ويجب أن تكون حاضرة في أذهان السياسيين وهي تشكل إطارا صحيحا لتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة وإفراز قيادة جديدة .

وتابع: «الأرضية السليمة والصالحة لإجراء انتخابات يجب أن تكون مستندة على حرية في الترشح وأن يكون هناك قانونا سليما ناظما للعملية الانتخابية وأن يتمكن المواطن الفلسطيني من الذهاب لصناديق الاقتراع دون ضغط أو منع وأن يتمكن من الإدلاء بصوته واختيار من يمثله دون ذلك يشوب العملية الانتخابية الكثير من الشكوك ولا تحقق أهدافها الوطنية والسياسية».

ستؤزم الوضع الفلسطيني

في ذات الإطار لفتت النائب منى منصور إلى أن ما نراه في الضفة يدفع إلى الاعتقاد إلى أن الانتخابات ستؤزم الوضع الفلسطيني خاصة أننا نعيش في أجواء خالية من الحريات فلن تجد مسرحا للانتخابات ولربما لن تستطيع تعليق راية، فالحالة الموجودة حاليا هي حالة بوليسية من الألف إلى الياء.

وتابعت: «الاعتقالات السياسية مازالت مستمرة والإرهاب النفسي مازال مستمرا وكبت الحريات موجود بصورة كبيرة جدا، فلا أعتقد أن الانتخابات سوف تكون نزيهة ولا أتوقع أن يشارك أي أحد فيها في ظل هذه الظروف، فالتناس وشباب حماس لغاية الآن لازالوا يحاربون عن انتخاباتهم الماضية في الجامعات والبلديات فكيف نتصور أن يقوم شاب بتعليق راية وهو مطارد من السلطة، والوضع الفلسطيني وضع محبط في الضفة

خاصة أن الفصل الوظيفي مازال مستمرا؟!». وأشارت النائب منصور إلى أن الانتخابات الماضية مازالت تلقي بآثارها السلبية في نفوس الشباب فيجب أن تنهيا الأجواء ونغير الحالة الأمنية والنفسية في الضفة الغربية حتى نهئ الأجواء لانتخابات جديدة، مشيرة إلى أن الانتخابات إن تمت في ظل هذا الأجواء فلن يشارك فيها التيار الإسلامي.

الانتخابات سبب الانقسام

بدوره أكد النائب عبد الجابر فقهاء أن الانتخابات وحدها لن تنهي الانقسام بل هي من كانت سبب الانقسام عندما تم الانقلاب على نتائجها، مشيراً إلى أن الانتخابات بحاجة لعوامل أخرى لتنفيذ ملفات المصالحة وخاصة ملف الحريات العامة. وتابع: «حتى تكون الانتخابات ديمقراطية يجب أن تكون نزيهة، وحتى تتوفر النزاهة يجب أن تكون حرة ويتمتع المرشح والناخب والذي يقوم على الدعاية الانتخابية يجب أن يتمتع بحرية كاملة حتى يستطيع أن يمارس العملية الانتخابية بشكل حر، ويجب في الضفة الغربية توفير الحريات العامة ووقف سياسة التنسيق الأمني والفصل الوظيفي وإعادة فتح المؤسسات التابعة لحماس ويجب أن يرفع الحصار في غزة».

وشدد النائب فقهاء على وجوب سير عملية الانتخابات متزامنة مع ملفات المصالحة التي تسبقها، ووجوب توفر مناخات تناسب الانتخابات حيث أن هناك أمورا تشكك في صدق نوايا الطرف الآخر حتى الآن فيما يتعلق بالإجراءات القائمة على الأرض من فصل واستدعاءات وفصل وظيفي. وأضاف: «عندما نسمع من عزام الأحمد أن الانقسام هو سبب كل هذه الإجراءات الأمنية فنحن نقول لا، إن هذه الإجراءات الأمنية تأتي في إطار الاتفاقيات الأمنية ضد حماس، وهي من كانت سبب الانقسام، ويجب أن تنتهي حتى نهي الانقسام ونجري انتخابات حرة ونزيهة في الضفة وقطاع غزة، ومن يقول أن الاعتقالات لا تجري على خلفية سياسية هذا فهذا أمر مزعج ويدل على نوايا استمرار تلك الاعتقالات».

من وحي آية



(الاستخلاف والأمن والتمكين)
فتح مبين للمنتخبين من عباد
الله المؤمنين (

النائب / د. يونس الأسطل

(وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ
الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا
يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)

النور: ٥٥

بظهور نتائج الجولة الثانية من الانتخابات المصرية بات من شبه المؤكد أن حزب الحرية والعدالة أضحى مهيمنًا على شطر المقاعد في مجلس الشعب، وأن مجموع الأصوات الإسلامية من المتوقع أن تستحوذ على ثلاثة أرباع المجلس، وقد تخوفنا بعد انكشاف نتائج الجولة الأولى، وما أعقبها من حملة إعلامية بالسنة حداد، ثم ما اتخذه المجلس العسكري من سياسات وإجراءات، أن تؤثر على خيار الناخبين، أو أن تُبْطِئَهُم عن التدافع في صفوف طويلة للاقتراع، خاصة بعد أن بدأ أن ابتداء المجلس الاستشاري يهدف إلى الالتفاف على صلاحيات المجلس التشريعي المنتخب، فضلاً عن القمع الذي راح ضحيته عشرات الشهداء ومئات الجرحى للمعتصمين في أكثر من ميدان.

إن الذي يبدو أن الشعب المصري متعطش إلى اليوم الذي يكون فيه حراً في اختيار خُدامه، قادراً على توجيه القرار السياسي، والإصلاح الاقتصادي، بما يعود نفعه على الشعب نفسه، بعد أن سلخ أكثر من ستة عقود وهو مرهون للإملاءات الخارجية، ولثأنية التي أَسْرَتْ النخبة الحاكمة، فكان من ثمارها الحنظلية الملاحقة الأمنية، والتعذيب بشبهة وبدون شبهة، إنما هي سياسة: «

وَأَنَا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ » (الأعراف ١٢٧).

وباعتقادي أن الجولة الثالثة والأخيرة، مهما احتف بها من خروقات؛ لن تؤثر سلباً في النتيجة النهائية لتركيب مجلس الشعب، ولا أباغ إذا قلت: إنها قد تفاجئ الجميع بارتضاع أسهم الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين؛ ليحسم نصف المقاعد كاملة غير منقوصة، مع العلم أنهم لم يترشحوا للمقاعد بأكثر من ٥٠% في الدوائر؛ ليعتدوا الفرصة لغيرهم بشاركون في تحمل المسؤولية، بالإضافة إلى أن مرشحيهم كان من بينهم من ليس منتمياً إلى جماعتهم، وربما ليس معتنقاً فكرتهم، أو عقيدتهم؛ كالنصارى، والشُرط في الشريك أن تكون سيرته مرضية، وأن يكون مهموماً لقضايا الشعب، حريصاً على تحقيق الحرية له، والعدالة فيه.

وباعتقادي أيضاً أن هذا النجاح الباهر قد جاء تحقيقاً لوعود الله في آية المقال، من الاستخلاف في الأرض، كما استخلف المؤمنين الأولين تحت راية النبيين، أو قيادة الرابطين، مثلما قال سيدنا موسى عليه السلام لقومه: « عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوُّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ » (الأعراف ١٢٩)

وقد تحقق ذلك، وإن تراخى أربعين سنة، فقد أورث الله القوم الذين كانوا يستضعفون تحت سطوة الفراعة مشارق الأرض ومغاريها التي بارك فيها بما صبروا، ودمر ما كان يصنع فرعون وقومه، وما كانوا يعرشون، كما في سورة الأعراف (١٣٧).

إن الإخوان قد مضى عليهم ستون سنة والنظام العسكري يفرض الأحكام العرفية في معظمها، ويُهدم خارجين على القانون، فيسوقهم إلى السجون، ويلصق بهم أسوأ الظنون، وقد أن لمن استعانوا بالله وصبروا موقنين أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده، والعاقبة للمتقين، أن يُسْتَخْلَفُوا في الأرض؛ فإن الله ليس غافلاً عما يعمل الظالمون، إنما يملي لهم ليزدادوا إثماً، فيأخذهم أخذ عزيز مقتدر؛ إن كيدهم متين.

وأما الوعد الثاني فهو أن يمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم، وذلك بالشروع في التدرج في تطبيق الشريعة بمقدار ما ينضجون من القوانين، أو يرممون في القائمة منها، ومع الأيام يزداد الخير، ويقربون من المثالية أكثر، ويندحر الباطل ويتقهقر؛ إن الباطل كان زهوقاً؛ فإن المؤمنين إذا مكثهم الله في الأرض أقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وأمروا بالمعروف، ونهوا عن المنكر، والله عاقبة الأمور.

وأما ثالث الوعود المباركة فهو أن يُبَدِّلَهُم من بعد خوفهم أمناً، فتنتهي الملاحقة، ويزل زوار الفجر، ويسير الناس فيها ليالي وأياماً آمنين، وتعود مصر سيرتها الأولى يوم قيل لأهل يوسف أجمعين: « ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ » (يوسف ٩٩).

وقد جاء في سبب نزول هذه الآية أنه لما هاجر المسلمون إلى المدينة أمروا بالقتال، فكانوا بها خائفين، يُمَسُّون في السلاح، ويُصَبَّحُونَ في السلاح، فصبروا على ذلك ما شاء الله، ثم إن رجلاً من الصحابة قال: يا رسول الله: أبدأ الدهر نحن خائفون هكذا؟، أما يأتي علينا يوم نأمن فيه، ونضع السلاح؟! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لن تصبروا إلا يسيراً حتى يجلس الرجل منكم في المأل العظيم محبباً ليست فيه حديدة » وأنزل الله هذه الآية.

إن هذه البشائر الثلاثة مشروطة بالإيمان والعمل الصالح في صدر الآية، مُسَبَّجَةً بالإخلاص في طاعة الله، وعدم الشرك به، مع الوجل من أسباب الكفر والفسق في آخرها، فقد حَبَّبَ الله إليكم الإيمان، وَزَيَّنَهُ في قلوبكم، وَكَرَّه إليكم الكفر والفسق والعصيان.

إن هذه الوعود الثلاثة تَجَلَّى اليوم في عدد من البلاد العربية، ويوشك أن تشرق شمسها على بقية العالم الإسلامي عَرَبِهِ وَعَجَمِهِ، فهي في غزة وتونس قد تجسدت في مباديها، ولن تلبث إلا يسيراً حتى تستغلظ، وتستوي على سَوقِها، وهي في ليبيا ومصر في ساعة المخاض عند النخلة التي يوشك أن يهزوا إليها بجذعها؛ لتساقط عليهم رطباً جنيباً، كم أنها في اليمن وسوريا قد حملت حملاً خفيفاً، فَمَرَّتْ به، ثم أثقلت، وهم يدعون ربه أن يكون المولود صالحاً يطرد صالحاً، أو منشاراً يقطعُ بَشَّاراً، وترتعد منه فرانس الباقين، فمنهم من بادر إلى الإصلاح كالمغرب، وعلى الطريق الجزائر، ومنهم من يُنْظَرُ من طَرَفٍ خَفِيٍّ، وليعلموا أنهم غير معجزى الله، وأن الله مخزى المجرمين، وإن كيد الشيطان كان ضعيفاً، وإن ربك بالمرصاد، والله ولي المتقين.

نائبان يلتقيان السفير المصري برام الله

لجنة الداخلية بالتشريعي تنظم ورشة عمل، ونواب يحشدون الدعم للقضية الفلسطينية خارجياً

نظمت لجنة الداخلية بالمجلس التشريعي ورشة عمل هامة تمهيدا لانطلاق الحملة الوطنية للنظافة، في الوقت الذي التقى فيه نائبان السفير المصري برام الله، بينما حشد نائبان آخران الدعم للقضية الفلسطينية خلال زيارتين منفصلتين للجزائر مؤخرا.



جانب من ورشة العمل التي نظمتها لجنة الداخلية والحكم المحلي بالتشريعي حول الحملة الوطنية للنظافة

لجنة الداخلية والحكم المحلي تنظم ورشة عمل حول «الحملة الوطنية للنظافة»

فقد أوصى نواب ومختصون، بضرورة تشكيل لجنة عليا لتنفيذ «الحملة الوطنية للنظافة» المقرر إطلاقها في قطاع غزة بداية شهر آذار/ مارس القادم، مشددين على ضرورة إطلاق الحملات الإعلامية التوعوية لحث الجميع على النظافة.

جاء ذلك خلال ورشة عمل، الأحد ٢٦-١٢-٢٠١١، نظمتها لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي بعنوان «الحملة الوطنية للنظافة»، وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والصحة والأوقاف، وسلطة جودة البيئة، وبلديات القطاع.

وأكد النائب في المجلس إسماعيل الأشقر رئيس اللجنة أن الحملة الوطنية للنظافة ستطلق بداية شهر مارس القادم، وستستمر قرابة ستة أشهر، وذلك بالتعاون مع بلديات القطاع ووزارة الحكم المحلي والتربية والتعليم والصحة والأوقاف وبلديات القطاع. وقال الأشقر: «نظراً لأهمية النظافة في القطاع دعونا لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي لتنظيم حملة وطنية شاملة تساهم في التخلص من النفايات بطرق سليمة بعيداً عن إلقائها في الشوارع وما قد ينجم عنها من مكاره صحية»، مشيراً إلى أن اللجنة ستعمل للتخفيف عن البلديات والوصول إلى النظافة العامة.

وشهدت الورشة العديد من المداخلات لبعض المسؤولين ورؤساء البلديات الذين دعوا لتعزيز الوعي والثقافة الصحية في المجتمع، وطرح البرامج التي تعمق مفاهيم ومعاني النظافة في كافة مرافق ومؤسسات المجتمع، وإيجاد المشاريع للتخلص من النفايات المختلفة، ودعوة وسائل الإعلام والوزارات والبلديات والمؤسسات المجتمعية للاضطلاع بمسؤولياتها حول هذه القضية.

النائبان عطون وفقهاء يلتقيان السفير المصري برام الله

إلى ذلك، التقى النائب المبعد إلى الضفة الغربية أحمد عطون، والنائب عبد الجابر فقهاء، بالسفير المصري في الأراضي الفلسطينية ياسر عثمان، في السفارة المصرية بمدينة رام الله، الأحد (٢٥-١٢)، وتناولوا خلال اللقاء قضية المصالحة وقضية القدس وملف الإبعاد.

وأكد النائب عطون على أهمية دور مصر المميز في إنهاء الانقسام الفلسطيني وإنجاز ملف المصالحة، متابعا «إننا نعهد أن الأشقاء المصريين يتابعون عن كثب قضايا القدس خاصة والقضية الفلسطينية بشكل عام». وأضاف عطون إن هذه الزيارة إلى مقر السفارة، والتي تعد الأولى من جانبه بعد الإبعاد عن مدينة القدس، إنما جاءت من أجل التعبير عن تقديره للدور المصري في إنهاء ملف الانقسام وكيفية انعكاس ذلك إيجابياً على شعور الفلسطينيين وللتأكيد على أهمية ترجمة الخطوات على الأرض، حسب قوله.

وأعرب عطون عن أمله في أن تقوم مصر بدور فاعل من أجل كبح جماح الاحتلال الصهيوني تجاه المقدسات في مدينة القدس، منوهاً بأنه تم التطرق إلى موضوع الإبعاد عن القدس حيث تم التأكيد على ضرورة استكمال هذا الملف.

النائب المصري يلقي كلمة في مهرجان حاشد بالجزائر

من جهة أخرى ألقى النائب مشير المصري كلمة في مهرجان حاشد بالجزائر بتاريخ (١٢/١٨) نظمته حركة مجتمع السلم الجزائرية في ولاية الواد جنوب الجزائر نصره للقضية الفلسطينية ودعم الشعب الفلسطيني وتأكيداً بأن قضية فلسطيني هي قضية عربية وإسلامية وحضره أكثر من عشرة آلاف جزائري تحت عنوان «يا قدس إنا باقون».

وأكد المصري أن قضية القدس دوماً على سلم الأولويات وأن كل محاولات الاحتلال لطمس معالمها وتهجير سكانها لن تغير الحقائق الجلية، مشدداً على أن خيار الجهاد والمقاومة سيبقى خيار استراتيجي وثابت

حتى تحرير كامل فلسطين من بحرهما إلى نهرها وعاصمتها القدس الشريف. وأوضح أن صفقة تبادل الأسرى مع الاحتلال شكلت كسر للمعادلات الصهيونية واختراق لحصونها، مشيراً إلى أن خيار المقاومة هو الخيار الذي أثبت نجاعته في تحرير الأسرى من سجون الاحتلال.

وأوضح المصري أن التحولات العربية التي تجري اليوم تصب لصالح قضيتنا الفلسطينية، مشيراً إلى أن فوز الإسلاميين في عدد من البلدان العربية كان منطلقه الأساس هو فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة، مؤكداً أن حركته ستحقق فوز مؤزر بأي انتخابات قادمة في فلسطين، مشدداً على أن هذا النجاح يصب لصالح مشروع الجهاد والمقاومة.

النائب أبو حلبية يشارك في مهرجانات شعبية بالجزائر

في إطار مواز شارك النائب د.أحمد أبو حلبية في مهرجانات شعبية وجماهيرية نظمتها حركة مجتمع السلم الجزائرية نصره للقضية الفلسطينية ودعم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة في الجزائر.

وأوضح النائب أبو حلبية أن قضية القدس من القضايا المركزية الهامة وهي على سلم الأولويات دوماً، مشدداً على أن كل محاولات الاحتلال لطمس معالمها وتهجير سكانها لن تغير الحقائق مطالباً بوقفه عربية إسلامية لمواجهة المخططات الصهيونية الخطيرة في القدس الرامية لتهويد مدينة القدس وطمس معالمها وأثارها وخاصة الإسلامية منها. وأشار أبو حلبية أن العدو الصهيوني يكتف من مخططاته الاستيطانية بالمدينة المقدسة موضحاً أن الاحتلال أقام آلاف الوحدات السكانية. واصفا هذه المخططات بالخطيرة التي تخدم الهدف الصهيوني الاستراتيجي لتهويد المدينة المقدسة على نطاق واسع.

وطالب أبو حلبية بضرورة دعم صمود المقدسيين في مواجهة كل المخططات الصهيونية الرامية لتهجيرهم من مدينتهم وطمس معالمها وتهويدها بالكامل.



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

روائع الكلم

ما أجمل وأروع كلمة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس حين وضع حركتي فتح وحماس تحت طائلة النقد ودعاهما للاعتراف بقصورهما وأخطائهما طيلة الفترة الماضية التي شهدت أحداثاً مؤلمة وفصولاً قاسية عانى منها جميع الفلسطينيين.

الاعتراف بالقصور أو الخطأ في إطار تقييم التجربة والمسيرة ليست مدعاة للعجز أو الخجل من مواجهة الناس والمجتمع، ولا يعني الانتقاص من قدر ومكانة الحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية التي حملت عبء الوطن والقضية الوطنية طيلة العقود الماضية.

على العكس من ذلك تماماً، فإن الاعتراف بالقصور في معالجة قضية من القضايا أو أمر من الأمور يعبر عن شجاعة أدبية كبيرة وقيمة أخلاقية رفيعة لا يقوى عليها إلا الكبار الذين بلغ منهم النضج مبلغه، واستحكمت فيهم معاني الأدب وروائع الفهم والفضائل.

منذ أحداث الانقسام الدامية، بل وما قبلها، لم يجرؤ أي مسئول فلسطيني على مصارحة شعبه واحترام عقله كما فعل مشعل، ولربما لن يجرؤ أحد على فعل ذلك مستقبلاً إلا من رحم الله.

يصعب استيعاب سرّ تمسك الفصائل بالفضيلة المطلقة، وعدم إتيانها على ذكر الإيجابيات والسلبيات معاً، والتوازن في طرح جوانب الإنجاز والإخفاق على السواء.

ألا تدري الفصائل أن أعمال قيم المكاشفة والمصارحة الوطنية يُعلي من شأن صاحبها، وأن التواضع في مخاطبة الناس والجماهير، وانتهاج سبل الموضوعية في طرح القضايا والملفات الوطنية، يشكل السبيل الأوحّد لكسب القلوب وخطب وُدّ الجماهير وتعبيد الطريق نحو الأهداف الكبرى!

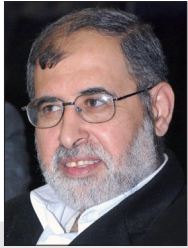
الجماهير لا تبحث عن يغاز لها بمعسول الكلمات، أو من يخفي عنها الحقائق، أو يعتمد تضليلها وخداعها تحت أي ظرف كان، فالتناس تملك عقلاً مُسيّساً تزن به الأحداث والقضايا، وتقدر من يحترمها ويخاطب و عيها وانتماءها الوطني بعيداً عن الفلسفة الزائفة أو الفذلكات اللفظية التي لا تسمن ولا تغني من جوع، كم أثّلت مشعل صدورنا بمعالجاته الهادئة ومواقفه الحكيمة التي لامست نبض الشارع والجماهير، وأعدت للفصائل مكانتها واعتبارها في أفئدة جميع الفلسطينيين.

ننتظر صراحة مقابلة من لدن الرئيس أبو مازن، فالرجل، في إطار موقعه الحساس، لديه الكثير كي يقوله لأبناء شعبه، وفي جعبته الكثير مما يستحق أن يكشف به الفلسطينيين.

لا يضير الفصائل أن تعترف بأخطائها، فالاعتراف بالخطأ لا يقلل من قيمة وقدر الإنجازات التي تحقّقها في إطار مسيرة التحرر الوطني في وجه الاحتلال، لكن الخطأ بل الخطيئة بعينها حين يستمرّ البعض خطاب العصمة المطلقة وكأنه مُنرّه عن أوجه النقائص وأشكال الزلل والقصور.

روائع الكلم الذي أتى به مشعل لا نعتقد أنه سيبقى طيّ الملفات النظرية، بل نعتقد أنه سيدور في إطار رؤية فلسطينية جديدة، وسيكون له ما بعده، تصويبا ومراجعة وتقييما واستخلاصا للعبّر بما ينعكس أفضل الأثر على شعبنا وقضيتنا.

الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير.. حراك حقيقي أم بروتوكول شكلي؟!



النائب نصار: أبو مازن يمتن المماطلة والتسويق ويستخدم حماس كورقة مساومة في وجه أمريكا وإسرائيل والرباعية



النائب منصور: الاجتماع خطوة ايجابية في الاتجاه الصحيح وسيشكل باكورة العمل السياسي للمستقبل الفلسطيني



النائب عدوان: مجرد اجتماع الإطار القيادي خطوة متقدمة.. ودخول حماس والجهد يعيد الاعتبار للمشروع الوطني

هل يعبر الإطار القيادي المؤقت، الذي يتولى الإشراف على إعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية والذي شهد باكورة اجتماعاته مؤخراً، عن حراك حقيقي؟! النواب من خلال هذا التقرير.

لعبة مصالح، مؤكداً أن أبا مازن وحركة فتح رهنوا ومصالحتهم الحزبية والوطنية بعلاقتهم مع (إسرائيل) وأمريكا واللجنة الرباعية والمجتمع الدولي، مشدداً على أن علاقتهم ومصالحهم الآن مع حركة حماس تتعارض مع مصالحهم الاستراتيجية مع هذه الأطراف.

وتابع: «لذلك لن يكون هناك مصالححة على أرض الواقع إلا إذا كان هناك إرادة جديدة لأبي مازن وحركة فتح للتوجه بشكل حقيقي نحو المصالحة بما يغلب مصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية على كافة المصالح الصغيرة الأخرى.

ولفت إلى أن أي تقدم في ملف الحوارات ومن بينها ملف منظمة التحرير مرتبط بالحصول على الضوء الأخضر من أمريكا وإسرائيل والرباعية، انطلاقاً من أن المجتمع الدولي يملك حق النقض «الفيتو» على جهود المصالحة الفلسطينية، متوقفاً أن يقوم أبو مازن بالمماطلة والتسويق وأن يعمل على استخدام حماس كورقة مساومة في وجه أمريكا وإسرائيل والرباعية، ومتى توفرت أهدافه سيظل يؤخر ويؤجل كما أجل اتفاق القاهرة عام ٢٠٠٥ من قبل.

في الاتجاه الصحيح

بدوره أكد النائب ياسر منصور أن اجتماع الإطار القيادي المؤقت للمنظمة يشكل خطوة ايجابية في الاتجاه الصحيح وخاصة أن هذا الأمر تم الاتفاق عليه في القاهرة عام ٢٠٠٥، والآن جاء دور التطبيق العملي، مشيراً إلى أن ما حصل في اللقاء سيكون باكورة العمل السياسي للمستقبل الفلسطيني، وأن هذا الطرح مطروح سابقاً من الفصائل التي كانت خارج منظمة التحرير.

ولفت إلى أن صياغة منظمة التحرير بشكل جديد يحتاج إلى برنامج سياسي جديد يكون متفق عليه من الجميع ومن بينهم حماس والجهد اللتان ستكونان داخل هذا الإطار مما يفرض برنامجاً سياسياً جديداً يتفق عليه الجميع ولا يكون حكراً لجهة كما كان في السابق، معبراً عن اعتقاده أن حماس لن تفرض رأيها على المجموع، كما أن فتح لن تستطيع أن تفرض رأيها على المجموع، وإنما سيسير الأمر بتوافق مشترك بين الجميع وخاصة في ظل انسداد الأفق السياسي الذي تسير فيه حركة فتح والسلطة الفلسطينية.

مماطلة وتسويق

أما النائب جمال نصار فأكد أن السياسة كلها

خطوة متقدمة

فقد أكد النائب عاطف عدوان أن مجرد اجتماع الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية ودخول حماس والجهد الإسلامي في هذا الإطار يعد خطوة متقدمة وإيجابية، مشيراً إلى أن هذه الاجتماعات نادت بالعودة إلى الميثاق الفلسطيني القديم المبرم حيث إن هذا الميثاق مثل نقطة التقاء بين فصائل العمل الفلسطيني والإطار القيادي وإن تم تفعيله بالشكل المطلوب فإن هذا سيشكل إنجازاً وطنياً فلسطينياً.

وتابع: «لا شك أن وجود مجموعة سياسية محسوبة على توجه المفاوضات في ذات الوقت الذي تدخل فيه جهة سياسية محسوبة على جهة المقاومة يفرض توازناً داخل الإطار القيادي للمنظمة لجهة عدم استئثار جهة بوجهة نظر منفردة»، مؤكداً أن التسوية لن تكون مشروعاً منفرداً كما كانت سابقاً ولا بد أن يكون هناك وجهة نظر أخرى بحيث تقوم الجهة التي تدخل المنظمة بتعديل التوجه السياسي الذي يدفع لعملية التسوية وتضع محددات تمثل مطالب شعبنا الفلسطيني على طريق إنجاز حقوقه الوطنية.



النائب يونس الأسطل يرعى صلحا عائلياً بين عائلتين في خانيونس



نواب الوسطى يشاركون في حفل تكريم المعلم الفلسطيني الذي نظمته وزارة التربية والتعليم بالمحافظة



نواب التشريعي يهنئون الجامعة الإسلامية بحصولها على المرتبة الأولى عربياً في مفاهيم الاستدامة